في ظل العلاقات الجيدة بين الطرفين

كيف استغلت الصين الفراغ الأمريكي في أفغانستان؟

الوفاق/ بسبب الموقع الجغرافي والجيوبوليتيكي لأفغانستان وكذلك وقوعها على الطريق الرئيسي لمرور القوافل التجارية لطريق الحرير، كانت دائمًا محل اهتمام خاص من الصين. بعد أحداث ١١ سبتمبر ولأسباب متعددة مثل الوجود البارز للولايات المتحدة الأمريكية في هذا البلد، وزيادة قوة الصين وكذلك المنافسة القديمة بين أمريكا وروسيا، أصبحت هذه الدولة ساحة للمنافسة بين دول المنطقة وخارجها. تشترك الصين في ٩٢ كيلومتراً من الحدود مع أفغانستان، ولهذا السبب ولأسباب متعددة أخرى، تحتل أفغانستان مكانة مهمة في الدبلوماسية العامة لهذا البلد. من أجل تطوير برامجها الاقتصادية والسياسية الواسعة، اتخذت الصين خطوات كبيرة لتحسين علاقاتها مع دول مجاورة مثل أفغانستان وتحاول أن تصور للدول المجاورة أن الارتباط مع الصين ينطوي على العديد من الفرص الاقتصادية والسياسية بالنسبة لها. وبهذا المعنى، تسعى الصين إلى القضاء على الخلافات وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع هذا البلد.

لماذا أفغانستان تهم الصين؟

في القرن التاسع عشر، كانت أفغانستان ساحة للمنافسات الاستراتيجية بين الإمبراطورية البريطانية وروسيا القيصرية. بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، تقدمت العلاقات بين القوى الكبرى مثل روسيا والولايات المتحدة والصين للنفوذ في المنطقة بطريقة أطلق عليها اسم "اللعبة الكبرى الجديدة". في هذه الأثناء، نظرًا لوجود حدود مشتركة مع الصين، تحتل أفغانستان مكانة مهمة في الدبلوماسية العامة لهذا البلد. في ١٣ سبتمبر ٢٠٢٣، قام جاو شيانغ، السفير الصيني الجديد، خلال لقائه مع رئيس وزراء طالبان، بتسليم أوراق اعتماده. من خلال هذا الإجراء، أصبحت الصين أول دولة ترسل سفيرًا إلى أفغانستان بعد تولي طالبان السلطة.

يمكن تحليل إجراء الصين من زوايا مختلفة. على أي حال، أفغانستان هي جارة الصين ومرت سنتان منذ تولي طالبان السلطة في أفغانستان وتمكنوا من تثبيت وضعهم في هذا البلد. في هذه الظروف، من الطبيعي أن ترغب الدول المجاورة لأفغانستان مثل الصين في إقامة علاقات مع هذا البلد.

الواقع أنه من وجهة نظر الصين، يكتسي النفوذ الاقتصادي في أفغانستان أهمية خاصة، ومع انسحاب القوات الأمريكية من هذا البلد بعد ٢٠ عامًا، ترى الصين الآن فرصة مناسبة لتوسيع نفوذها الاقتصادي في أفغانستان.

أحد الأسباب الرئيسية لأهمية أفغانستان بالنسبة للصين هو استخدام نفوذ هذا البلد لوقف الميول الانفصالية في المناطق الغربية للصين ومقاطعة شينجيانغ. كما أن تهريب المخدرات وانعدام الأمن في أفغانستان يلحق أضرارًا جسيمة بالصين، لأن الصين استفادت من الوجود الأمريكي طويل الأمد في المنطقة وكان وجود أمريكا عقبة كبيرة أمام الجماعات المتطرفة وسمح للصين بضمان أمنها في شينجيانغ.

ولكن في الظروف الحالية ومع عودة طالبان إلى السلطة، قد لا يكون أمن هذه المناطق مضمونًا. لذلك تسعى بكين إلى تعزيز البنية التحتية في أفغانستان لمنع بالتالي زيادة عدم الاستقرار في أفغانستان وانتشاره إلى بلدان أخرى في المنطقة. من ناحية أخرى، جعل الموقع الجيوسياسي الفريد لهذا البلد كنقطة وصل للممرات الاقتصادية في آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشرق آسيا بصفته جسرًا للاتصال بين الشرق والغرب ووقوعه على طريق مشروع الحزام والطريق العملاق، مسؤولي الصين ينظرون نظرة خاصة إلى هذا البلد. سبب آخر لأهمية أفغانستان بالنسبة للصين هو وجود موارد طبيعية ومعدنية غنية جعلت الصينيين يولون اهتمامًا لهذا البلد.

يعتقد بعض المحللين أن السبب الرئيسي لاهتمام الصين بأفغانستان يجب النظر إليه في إطار استراتيجية هذا البلد طويلة المدى لضمان الوصول إلى الثروات المعدنية الاستراتيجية مثل النفط والغاز والليثيوم التي تعد بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي لهذا البلد والمنافسة مع دول مثل الولايات المتحدة. مسألة أخرى مهمة بالنسبة للصينيين هي المنافسة مع الهند.

في السنوات الأخيرة، بذلت نيودلهي جهودًا كبيرة لتوسيع نفوذها في المنطقة، وبسبب علاقات طالبان مع باكستان، خصمها اللدود، ليس لديها علاقات جيدة للغاية مع كابول. وهذا بالتالي فرصة لبكين لتوسيع علاقاتها مع طالبان. الحقيقة أن طالبان بحاجة إلى الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية في الوقت الراهن، لذلك تعد الشراكة مع الصين خيارًا مناسبًا بالنسبة لهم.

أفغانستان جزء من مبادرة الحزام والطريق

ترتبط العلاقات التجارية بين أفغانستان والصين منذ العصور القديمة إلى حد كبير بطريق الحرير القديم وعبور المسافرين والتجار. واستمر هذا الأمر في العصر الحديث أيضًا مع بعض التقلبات، بهذا الاختلاف أنه بدلاً من مرور المسافرين والتجار، لفت تنقل القوى المتطرفة عبر الحدود انتباهًا أيضًا. ومع ذلك، خلال العقود القليلة الماضية، ولاسيما بعد دخول القوات الأمريكية إلى أفغانستان، استمرت العلاقات الاقتصادية بين الصين وأفغانستان في التقدم بشكل تدريجي ولكن مستمر.

بعد عودة طالبان إلى السلطة في ١٥ أغسطس ٢٠٢١، أكدت الحكومة الصينية رسمياً الالتزام بالاتفاقات المبرمة في الحكومات الأفغانية السابقة. وخلال الاجتماع الافتراضي ثلاثي الأطراف لوزراء خارجية الصين وأفغانستان وباكستان في أوائل عام ٢٠٢٢، أكد على ضرورة زيادة التعاون بين الدول الثلاث بعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان.

كما واصلت الصين محاولاتها لزيادة نفوذها في أفغانستان باستخدام رافعة الاستثمار مع عودة طالبان إلى السلطة. كان طالبان بحاجة إلى الأموال والتكنولوجيا من الشركات الصينية، ونظرًا لأموالها الضخمة، تسعى الصين للاستفادة من مشروع الحزام والطريق الضخم، ومن الطبيعي أن يتطلب تنفيذ هذا المشروع الضخم إلى جانب موارد البلد المالية، إرساء الاستقرار والأمن على طول المشروع، لهذا السبب وللأسباب المذكورة، تسعى الصين لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع طالبان.

وفي هذا الصدد، استثمرت الصين بكثافة في هذا البلد بعد عودة طالبان إلى السلطة. حاليًا يوجد أكثر من ٢٠ شركة صينية نشطة في أفغانستان، وقد سجل أكثر من مائة شركة صينية حاليًا في وزارة المناجم الأفغانية لإبرام عقود استخراج المعادن في أفغانستان. وبعد عودة طالبان إلى السلطة، دخل ما يقرب من ٥٠٠ تاجر صيني أفغانستان وفحصوا عن كثب الموارد الطبيعية لهذا البلد.

كما واصلت الصين محاولاتها لزيادة نفوذها في أفغانستان باستخدام رافعة الاستثمار مع عودة طالبان إلى السلطة

توسع الاستثمارات الصينية في أفغانستان

في ٦ يناير ٢٠٢٢، وقّع طالبان اتفاقية مع "شركة النفط والغاز في آسيا الوسطى سينجيانغ" (CNCP)، إحدى الشركات التابعة للشركة الوطنية الصينية للنفط، لاستخراج النفط من حوض آمو دريا، وهو حقل نفط مشترك بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان، يغطي مساحة ٥،٤ كم مربع.

وقال ذبيح الله مجاهد، المتحدث باسم طالبان، على تويتر إن هذه الاتفاقية ستشمل استثمار ١٥٠ مليون دولار في السنة الأولى و ٥٤٠ مليون دولار في السنوات الثلاث المقبلة. ووفقًا لمجاهد، ستكون حصة أفغانستان من المشروع في البداية ٢٠٪، ولكنها سترتفع في النهاية إلى ٧٥٪ على مر السنين. في يناير ٢٠٢٣، وقعت شركة صينية عقدًا بقيمة ٤٥٠ مليون دولار لاستكشاف وتطوير احتياطيات النفط في شمال أفغانستان.

وفي أبريل، أعلن نظام طالبان أنه يجري محادثات مع شركة جوتشين الصينية بشأن استكشاف وتطوير موارد الليثيوم في البلاد، وأفاد ممثلو هذه الشركة برغبتهم في الاستثمار ١٠ مليارات دولار في مناجم الليثيوم الأفغانية.

ويقدر أن الاستثمار المذكور، في حال تنفيذه، سيوفر أكثر من ١٢٠ ألف وظيفة مباشرة ومليون وظيفة غير مباشرة في البلاد. وفي الإضافة إلى ذلك، ستقوم هذه الشركة بإصلاح ممر سالانغ خلال سبعة أشهر وحفر نفق آخر. كما أكدت الشركة أنها بجانب استخراج الليثيوم، ستقوم بتعبيد الطريق بين كومار وغزني وبناء محطة طاقة كهرومائية في المنطقة. وفي أبريل ٢٠٢٣، أعلن وزيرا خارجية الصين وباكستان عن مشاركة أفغانستان في مشروع الحزام والطريق الصيني وزيادة مستوى التعاون الاقتصادي والإنشائي مع كابول.

وفي هذا الصدد، أعلن الطرفان عن طرح مناقصة لبناء سكة حديد كراتشي - مزار الشريف. وبالإضافة إلى ذلك، شدد الوزيران على ضرورة تحرير الأصول المالية لأفغانستان في الخارج. ومن الجدير بالذكر أنه في الظروف الحالية، تم تجميد أكثر من ٩ مليارات دولار من احتياطيات البنك المركزي الأفغاني المحتفظ بها في الخارج بسبب المخاوف من استخدام الموارد المالية في الأنشطة الإرهابية. مع مشاركة كابول في مشروع الحزام والطريق، ستتاح الفرصة لبكين للاستثمار بملايين الدولارات في مشاريع البنية التحتية الأفغانية.

تسعى بكين إلى تعزيز البنية التحتية في أفغانستان لمنع زيادة عدم الاستقرار فيها وانتشاره إلى بلدان أخرى في المنطقة

تسعى بكين، بسبب منافستها مع القوى العظمى الأخرى في العالم، إلى تقليل دورها في المنطقة وأفغانستان والوصول إلى توازن للقوة معها، ولذلك سعت لكسب ثقة أفغانستان وطلبت عبور هذا المشروع من خلال أفغانستان. وفي ٨ يوليو ٢٠٢٣، أعلن نائب رئيس وزراء طالبان أن حكومة طالبان وافقت على استثمار ٣٥٠ مليون دولار من شركة إنتاج واستثمار التعدين الصينية "دال" في مختلف قطاعات الاقتصاد الأفغاني مثل صناعة الكهرباء وصناعة الأسمنت... إلخ. ووفقًا للأنباء المنشورة، التزم ممثلو هذه الشركة باستثمار ٣٥٠ مليون دولار كمرحلة أولى في أفغانستان وتشجيع شركات صينية أخرى على الاستثمار في هذا البلد. من ناحية أخرى، التزم مسؤولو طالبان بحماية الأصول المادية والبشرية الصينية في أفغانستان.

استغلال الفرصة

بعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان وعودة طالبان إلى السلطة في هذا البلد، أظهر الصينيون اهتمامًا كبيرًا بتوسيع التبادلات الاقتصادية مع طالبان واستثمروا بكثافة في مختلف قطاعات الاقتصاد الأفغاني. في الظروف الحالية، ونظرًا للمشاكل الاقتصادية الكثيرة التي تواجهها طالبان، فهي ترحب بحضور الشركات الصينية في أفغانستان.

من ناحية أخرى، تسعى الصين أيضًا لأسباب مختلفة مثل المنافسة مع الولايات المتحدة والهند، والمزايا الاقتصادية وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة، لتوسيع علاقاتها التجارية مع أفغانستان. ويبدو أنه نظرًا للأسباب المذكورة، سيتوسع الوجود الاقتصادي الصيني في أفغانستان في المستقبل.

● أخبار قصيرة

باكستان تقدم طلباً للإنضمام إلى مجموعة بريكس

أعلن "محمد خالد جمالي" سفير باكستان في روسيا في حديث لوكالة "تاس" الإخبارية أن باكستان قدمت طلب الانضمام إلى مجموعة دول "بريكس" في عام ٢٠٢٤، وأنها بحاجة إلى مساعدة روسيا في عملية الانضمام. ورداً على سؤال حول ما إذا كانت إسلام آباد قد قدمت طلب انضمامها إلى مجموعة "بريكس"، قال السفير "نعم، قدمت باكستان طلبها. تنوي إسلام آباد الانضمام إلى هذه المجموعة برئاسة روسيا في عام ٢٠٢٤". تضم مجموعة "بريكس" حالياً كلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. وتتولى جنوب أفريقيا حالياً رئاسة هذه المجموعة. يُشتق اختصار "بريكس" من الأحرف الأولى لأسماء هذه الدول باللغة الإنجليزية. ويمثل "بريكس" ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و ٤٠٪ من سكان العالم.

روسيا: اوكرانيا فقدت كرامتها و استقلالها

قال "فاسيلي نيبينزيا"، الممثل الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة، في اجتماع مجلس الأمن الليلة الماضية، إن أوكرانيا فقدت كرامتها واستقلالها نتيجة "ثورة الميدان". وأضاف هذا الدبلوماسي: "من الواضح تمامًا أن أوكرانيا فقدت كرامتها واستقلالها قبل عشر سنوات، ولم تستعدها بعد، لأنها لم تتغلب بعد على عواقب ذلك. وعندما تتغلب عليها، ستصبح هذه الحادثة نقطة سوداء في تاريخ أوكرانيا والعالم بأسره، كما أنها تذكّر بأن تجاهل المصالح الوطنية والانصياع التام للغرب يمكن أن يكلف أي بلد". وفي المقابل، زعم فلاديمير زيلينسكي، رئيس أوكرانيا، مرة أخرى أمس أن محاولة إطلاق عملية "الميدان الثالث" ، من المحتمل أن تحدث قبل نهاية عام ٢٠٢٣.

الأمم المتحدة: تصاعد عمليات طرد المهاجرين الأفغان من باكستان مقلق

أعربت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عن قلقها من الاتجاه المتصاعد لعمليات طرد المواطنين الأفغان بشكل جماعي من باكستان، مشيرة إلى أن اللاجئين المسجلين وأصحاب الوثائق القانونية للإقامة تأثروا أيضًا بهذه العمليات. وذكر تقرير لمفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أنه منذ بدء عمليات الطرد بشكل رسمي، يُقدَّر أن ٣٧٤ ألف شخص، معظمهم أفغان، غادروا باكستان إلى أفغانستان خوفًا وعلى عجل، كما ازدادت حالات اعتقال وترحيل الأفغان في باكستان. وأضاف التقرير أن عمليات الطرد الجماعي إلى أفغانستان، مع اقتراب فصل الشتاء وانخفاض درجات الحرارة، من شأنها أن تفاقم الأزمة الإنسانية في أفغانستان. إذ إن العديد من العائدين الأفغان هم من الفئات الضعيفة، ومن بينهم نساء وأطفال قد يفقدون حياتهم خلال فصل الشتاء القاسي إذا تركوا بلا مأوى.